

مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية

✓ APPROVED

كثيراً ما نسمع يومياً في نشرات القنوات الفضائية عن ارتفاع أو انخفاض في مؤشرات أسواق المال في العالم بشكل عام وفي الدول العربية خصوصاً، وفي الحقيقة إن معظم مؤشرات أسواق المال هي أرقام قياسية إحصائية تعكس أسعار أسهم مجموعة من الشركات المكونة لذلك المؤشر. ومؤشر السوق المالي يعكس الأداء العام للسوق المالي، ويعرف الأداء بشكل عام على أنه القيام بتنفيذ جزء من العمل أو كله وتحقيق النجاح فيه. ولأسواق الأوراق المالية مجموعة من المؤشرات (Indicators) التي تعبّر عنها وتعكس أداءها في الوقت نفسه. وتعد هذه المؤشرات إحدى أهم الوسائل التي يسترشد بها المستثمرون في أسواق المال المحلية والدولية، لتوقيت قراراتهم الاستثمارية وتنفيذها. كذلك تُستخدم هذه المؤشرات على نحو متزايد في تقييم أداء سوق الأوراق المالية، ومعرفة اتجاهات الأداء فيها ومقارنته بأداء غيرها من الأسواق المالية، فضلاً على المعلومات التي توفرها هذه المؤشرات، والتي تستخدم في قياس مدى تحقيق السوق لأهدافها. ومن أهم المؤشرات التي يمكن أن تعبّر عن درجة تقدم السوق المالية ونضوجها هي:-

أولاً: المؤشر العام لأسعار الأسهم



هو مؤشر إحصائي يُستخدم لقياس الأداء الكلي للسوق الذي يتم احتساب المؤشر له^(١). ويُستخدم أيضاً كمقياس للحركة العامة لسوق الأوراق المالية. وعادة ما يتألف المؤشر العام لأسعار الأسهم من مجموعة الأوراق المالية التي يُعتقد أنها تعكس حالة السوق بأكملها، ومثال ذلك مؤشر (نيكاي Nikkei) الياباني، الذي يعد أهم مؤشر للأسهم الآسيوية على الإطلاق، إذ يتكون هذا المؤشر من أهم وأكبر (٢٢٥) شركة يابانية مدرجة ببورصة طوكيو للأوراق المالية تعكس مختلف القطاعات الاقتصادية في اليابان، ويتم حساب هذا المؤشر يومياً في جريدة «نايهن كايزي شيمبون» منذ عام (١٩٧١) وهو متوسط أسعار

أسهم الشركات المذكورة أعلاه، ويتم تعديل مكوناته مرة واحدة سنوياً^(١). ويكتسب المؤشر العام لأسعار الأسهم أهمية كبيرة لمختلف المتعاملين في السوق المالية، إذ يمكن أن يعطي تلميحات مهمة عن السوق، الأمر الذي يساعد المستثمرين على تحديد قراراتهم الاستثمارية سواء بالنسبة للبيع أو للشراء، فضلاً على إمكانية استخدامه في معرفة التقييم الحقيقي للاستثمارات من خلال عمليات المقارنة بالسلاسل الزمنية. ويلاحظ أن لكل سوق مالية مؤشرها الخاص بها، من نحو مؤشر (ستاندر أند بور S&P 500)، ومؤشر (داو جونز Dow Jones) في سوق نيويورك للأوراق المالية، ومؤشر (نيكاي Nikkei) الياباني، ومؤشر (فاينانشيال تايمز FT 100) في سوق لندن للأوراق المالية، ومؤشر (كاك Cac) في سوق فرنسا للأوراق المالية^(٢). وهناك نوعين من المؤشرات، النوع الأول: مؤشرات تقيس حالة السوق بصفة عامة مثل: مؤشر داو جونز لمتوسط الصناعة (DJ ٣٠)، ومؤشر ستاندر أند بور (S&P 500). والنوع الثاني: مؤشرات قطاعية تقيس حالة السوق بالنسبة لقطاع أو صناعة معينة ومنها على سبيل المثال: مؤشر داو جونز لصناعة النقل، أو مؤشر ستاندر أند بور لصناعة الخدمات العامة. ويبين الجدول (١) أبرز مؤشرات الأسواق المالية العالمية:

اسم المؤشر	الدولة	معلومات عن المؤشر
DOW JONES		مؤشر داو جونز الصناعي ويعرف أيضاً باسم داو ٣٠ هو مؤشر صناعي لـ ٣٠ من أكبر الشركات الصناعية الأمريكية في سوق الأوراق المالية، ويضم هذا المؤشر شركات صناعية كبيرة مثل شركة آي بي أم وشركة ميكروسوفت الشهيرة وشركة بوينج لصناعة الطائرات وشركة اتش بي لأجهزة الكمبيوتر وكوكاكولا ووالت ديزني وأمريكان اكسبريس أكبر منتج للبطاقات الائتمانية في الولايات المتحدة.
S&P 500		يحتوي مؤشر ستاندر أند بورز على أسعار أسهم مائة شركة تمثل ٨٠٪ من القيمة السوقية للأسهم المتداولة في بورصة نيويورك. (٤٠٠ شركة صناعية، ٤٠ شركة منافع عامة، ٢٠ شركة نقل، ٤٠ شركة في مجال المال والبنوك والتأمين).
NASDAQ		يتألف مؤشر ناسداك من أكبر ١٠٠ شركة في الولايات المتحدة وأكثرها تداولاً والمدرجة في بورصة أسهم ناسداك. ويعكس هذا المؤشر شركات من مختلف المجموعات الصناعية الرئيسية، باستثناء تلك العاملة في صناعة الخدمات المالية مثل البنوك وشركات الاستثمار، منها شركات تجهيزات الحاسوب وبرامجه، والاتصالات، والتجارة، وشركات التكنولوجيا.

أما بالنسبة للأسواق المالية العربية فيمكن تقسيمها من حيث مؤشرات الأداء إلى مستويين رئيسيين يتضمن المستوى الأول الأسواق المالية ذات مستوى الأداء المالي العالي كسوق الكويت وسوق الأسهم السعودي وسوق الإمارات وسوق البحرين وسوق عُمان المالي، كونها تعود لبلدان نفطية غنية ذات دخول عالية، في حين تندرج باقي أسواق المال العربية ضمن مستوى الأداء المنخفض. وجدير بالذكر أن مؤشر سوق العراق للأوراق المالية لم يشهد تطوراً ينسجم مع الثروة النفطية للبلد ويعود ذلك إلى الظروف الاستثنائية التي رافقت نشوء السوق المالي العراقي عام ١٩٩١، بدءاً بالحصار الاقتصادي ومروراً باحتلال العراق عام ٢٠٠٣ وما تلاه من تدهور أمني طال معظم الأنشطة الاقتصادية في البلد، كما أن المعلومات عن مكونات ونشاط مؤشر سوق العراق للأوراق المالية مازالت شحيحة.

ثانياً: مؤشر القيمة السوقية

يُقصد بالقيمة السوقية أو رسملة السوق (Capitalization): مجموع متوسط أسعار الأسهم المدرجة في السوق في نهاية المدة (التي هي في الغالب سنة)^(١)، وتُقاس القيمة السوقية من خلال قسمة قيمة الأوراق المالية المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي^(٢). ويُستخدم مؤشر القيمة السوقية في قياس الحجم الكلي للسوق والذي يعد بدوره مقياساً مناسباً لقدرة الدولة على تحريك رأس المال وتنويع المخاطر على المستوى الكلي. كذلك يُستخدم هذا المؤشر من لدن العديد من المراقبين للأسواق المالية، بوصفه مؤشراً لتطور نشاط السوق، فكلما ارتفعت القيمة السوقية دل ذلك على ارتفاع النشاط الاقتصادي، سواء من حيث زيادة عدد الأسهم المدرجة في السوق أو زيادة عدد الشركات المدرجة فيها، أو من حيث ارتفاع أسعار السوق الذي قد يكون انعكاساً لاتساع حجم المعاملات المالية في السوق، أو كليهما معاً^(٣).

ثالثاً: مؤشر حجم التداول

يمثل حجم التداول قيمة الأسهم التي يتم تداولها في قاعة السوق خلال مدة زمنية معينة، ويتم حساب هذا المؤشر من خلال قسمة قيمة الأوراق المالية المتداولة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي^(٤). ويعد حجم التداول مؤشراً جيداً على مستوى نشاط السوق المالية ودرجة سيولتها، من خلال أخذ نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي^(٥). إذ إن حجم التداول يعطي تلميحات مهمة عن قوة السوق واحتمالات صعوده أو هبوطه في المستقبل. فعمليات البيع والشراء الكثيفة للأسهم في مدة معينة تولّد حجماً كثيفاً من التداول، وينتج عن ذلك زيادة في الطلب على الأسهم في المدة ذاتها، ومن ثم فإن احتمال صعود الأسعار هي الخطوة التالية. ويعني ذلك تفاؤل المستثمرين، وإن تلك الاحتمالات هي التي تدفع المزيد من المستثمرين إلى دخول سوق الأوراق المالية ورفع الأسعار، أما إذا لم يكن هناك تداول كبير بالأسهم فإن ذلك يؤدي إلى قلق وتشاؤم المستثمرين، الذين سوف يتدافعون نحو تصفية مراكزهم الاستثمارية مما يسبب ضغطاً على الأسعار ومن ثم انخفاضها.

رابعاً: مؤشر معدل الدوران

يبين مؤشر معدل دوران السهم القيمة الكلية للتعاملات في سوق الأوراق المالية مقسوماً على القيمة السوقية، ويُستخدم هذا المؤشر في الغالب مقياساً لانخفاض تكلفة المعاملات^(٦).

كذلك يكمل هذا المؤشر مؤشر القيمة السوقية في توضيح درجة نشاط السوق، إذ من الممكن أن تكون هناك سوق كبيرة ولكنها غير نشطة، إذا كانت رسملتها السوقية (قيمتها السوقية) كبيرة ولكن معدل الدوران فيها منخفض^(١). من جانب آخر فإن معدل دوران السهم يكمل مؤشر حجم التداول، ففي الوقت الذي يوضح فيه مؤشر حجم التداول حجم المعاملات في سوق الأوراق المالية بالنسبة إلى حجم الاقتصاد الوطني، فإن معدل الدوران يقيس حجم المعاملات بالنسبة إلى حجم السوق.

خامساً: مؤشر عدد الشركات

يُقصد بهذا المؤشر عدد الشركات المدرجة في السوق المالية، التي يتم تداول أوراقها المالية في السوق المنظمة (البورصة). ويمكن استخدام مؤشر عدد الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بوصفه مؤشراً إضافياً للدلالة على حجم السوق. وغالباً ما تشير الزيادة في عدد الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية إلى تطور السوق المالية في البلد^(٢)، غير أن هذا المؤشر يفقد أي دلالة إذا لم يصاحبه استخدام مؤشر القيمة السوقية، فقد يكون عدد الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية كبيراً ولكن إجمالي القيمة السوقية لأسهم تلك الشركات صغير^(٣).